

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي



التعافي الاقتصادي يزداد قوة، لكنه يتطلب جهداً أكبر على مستوى السياسات

٨ إبريل ٢٠١٤

تلقى النمو العالمي دفعة كبيرة من الولايات المتحدة حيث يتوقع أن يبلغ النمو ٢,٨% في عام ٢٠١٤ (الصورة: Rick Wilking/Reuters/Corbis)

- حقق الاقتصاد العالمي نمواً بمعدل ٣,٦% في عام ٢٠١٤ و ٣,٩% في عام ٢٠١٥
- هناك تحسن في الاقتصادات المتقدمة، لكن التعافي العالمي لا يزال متفاوتاً ودون المستوى المتوسط
- تتضمن المخاطر التضخم المنخفض واحتمال التحولات في وجهة التدفقات الرأسمالية، وأجواء عدم اليقين الجغرافية-السياسية

يمتد التعافي العالمي ليشمل نطاقاً أوسع، لكن البيئة الخارجية المتغيرة تفرض تحديات جديدة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ويتنبأ الصندوق بتحقيق نمو عالمي بمتوسط ٣,٦% في عام ٢٠١٤ - صعوداً من ٣% في عام ٢٠١٣ - تصل إلى ٣,٩% في عام ٢٠١٥.

يواصل الاقتصاد تعافيه من "الركود الكبير" في الاقتصادات المتقدمة في تطور جدير بالترحيب، طبقاً لخبراء صندوق النقد الدولي. لكن آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يؤكد أيضاً أن النمو لا يزال دون المتوسط وتختلف قوته من بلد إلى آخر.

وفي هذا الصدد، قال السيد أوليفيه بلانشار، كبير اقتصاديي الصندوق: "بالرغم من أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق التعافي الكامل، فإن عودة السياسة النقدية الطبيعية - بأدواتها التقليدية وغير التقليدية - أصبحت الآن بنداً على جدول الأعمال".

غير أن السيد بلانشار قال محذراً إن المخاطر لم تختف تماماً، رغم تراجع المخاطر الحادة.

وفي هذا السياق، لا يزال الاقتصاد العالمي هشاً، رغم تحسن الآفاق المنتظرة، وهناك مخاطر مهمة - قديمة وجديدة - لا تزال باقية دون تغيير. وتتعلق المخاطر التي سبق تحديدها بالانتهاء من جدول أعمال الإصلاح في القطاع المالي، ومستويات المديونية المرتفعة في كثير من البلدان، والبطالة المرتفعة المزمنة، والمخاوف ذات الصلة بالأسواق الصاعدة.

ومن بواعث القلق الجديدة التي تلوح في الأفق استمرار التضخم المنخفض بشكل مزمن في الاقتصادات المتقدمة، وضعف

الآفاق المتوقعة للأسواق الصاعدة مقارنة بما كان منتظرا في النصف الثاني من العام الماضي، والتوترات الجغرافية-السياسية التي ظهرت مؤخرا. وعلى هذه الخلفية، يشدد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على الحاجة إلى تكثيف الجهود من خلال السياسات لاستعادة الثقة بالكامل وضمان تحقيق تعاف عالمي راسخ ومستمر.

وإجمالا، لا تزال آفاق الاقتصاد دون تغيير يذكر عما ورد في عدد [أكتوبر ٢٠١٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي](#) (انظر الجدول).

الاقتصادات المتقدمة تزداد قوة

- هناك دفعة قوية يستمدها النمو العالمي من *الولايات المتحدة*، حيث يتوقع أن يتجاوز النمو السنوي في ٢٠١٤-٢٠١٥ مستوى الاتجاه العام ليبلغ ٢,٧٥% تقريبا. ومن العوامل المساعدة في هذا الخصوص زيادة الاعتدال في عملية الضبط المالي، إلى جانب الأوضاع النقدية التيسيرية، وتحسن الأوضاع في القطاع العقاري، وزيادة الثروات في قطاع الأسر.
- وفي *منطقة اليورو*، تحول النمو إلى الموجب. ومن المتوقع أن يؤدي حدوث تخفيض كبير في وتيرة التشديد المالي إلى المساعدة في رفع النمو. وخارج بلدان منطقة اليورو الرئيسية، ساعدت مساهمة صافي الصادرات على تحقيق هذا التحسن، كما ساعد في ذلك استقرار الطلب المحلي. غير أنه من المتوقع أن يظل نمو الطلب بطيئا، نظرا لاستمرار التشتت المالي ونقص الائتمان وعبء الديون المرتفع في قطاع الشركات. وعلى ذلك، سيظل أداء النمو متأخرا في بلدان منطقة اليورو الرئيسية.
- وفي *اليابان*، يتوقع أن يستمد النشاط الاقتصادي دفعة من بعض محركات النمو الأساسية، لا سيما الاستثمار الخاص والصادرات. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتباطأ النشاط الاقتصادي بدرجة متوسطة على وجه العموم، على أثر تشديد سياسة المالية العامة في ٢٠١٤-٢٠١٥، بدءا من ارتفاع ضريبة الاستهلاك.

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

- تواصل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المساهمة بأكثر من ثلثي النمو العالمي، ومن المتوقع أن تحقق زيادة متوسطة في النمو من ٤,٧% في ٢٠١٣ إلى ٤,٠% في ٢٠١٤ و ٥,٣% في ٢٠١٥. ويرجع جانب من الضعف الملاحظ في القوة الدافعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة إلى البيئة المالية الخارجية التي أصبحت أقل إيجابية، وكذلك استمرار ضعف الاستثمار وغيرها من القيود الهيكلية المحلية في بعض الحالات. وفي الفترة المقبلة، من المتوقع أن تكون زيادة الصادرات إلى الاقتصادات المتقدمة ركيزة لتحقيق ارتفاع متوسط في النمو.
- وفي حالة *الصين*، من المتوقع أن يظل النمو دون تغيير يذكر عند مستوى ٧,٥% تقريبا في ٢٠١٤-٢٠١٥ مع سعي السلطات إلى وضع الاقتصاد على مسار نمو أكثر توازنا وقابلية للاستمرار. وفي *الهند*، يتوقع أن يتحسن

- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يرجع في جانب منه إلى جهود الحكومة لإنعاش نمو الاستثمار.
- وبالنسبة للنمو الإقليمي في أمريكا اللاتينية، يتوقع أن يتسارع النشاط الاقتصادي بدرجة محدودة فحسب، ليرتفع النمو من ٢,٥% في ٢٠١٤ إلى ٣% في ٢٠١٥. وقد واجهت بعض هذه الاقتصادات ضغوطا سوقية قوية في الآونة الأخيرة.
 - وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يستمر النمو بوتيرة قوية، ومن المتوقع أن يرتفع من ٤,٨% في ٢٠١٣ إلى ٥,٥% في ٢٠١٤-٢٠١٥. كذلك يُتوقع أن تؤدي المشروعات المتعلقة بالسلع الأولية في بلدان أخرى في المنطقة إلى المساعدة في زيادة النمو.
 - وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ظروفًا مليئة بالتحديات، حيث يتوقع أن يرتفع النمو في المنطقة بنسبة محدودة فحسب في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويرجع معظم التعافي الاقتصادي إلى الاقتصادات المصدرة للنفط، بينما تستمر معاناة الكثير من الاقتصادات المصدرة للنفط في مواجهة الظروف الجغرافية-السياسية والأمنية الصعبة.
 - وقد تم تخفيض توقعات المدى القصير بالنسبة لروسيا وكثير من الاقتصادات الأخرى في كومونولث الدول المستقلة، انعكاسا لتداعيات الأزمة الأوكرانية. وفي بلدان أوروبا الصاعدة، من المتوقع أن يتباطأ النمو في ٢٠١٤ قبل أن يحقق تعافيا متوسطا في ٢٠١٥، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى تغير الظروف المالية الخارجية.

أهم مخاطر القصور

يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى تحسن ميزان المخاطر التي تواجه النمو العالمي، لكن بعض العقبات لا تزال باقية على الطريق. وتتضمن هذه العقبات ما يلي:

خطر التضخم المنخفض: يبرز التقرير مخاطر التضخم المنخفض بشكل مزمن في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في منطقة اليورو. فمن المتوقع أن يظل التضخم دون المستوى المستهدف لبعض الوقت، حيث لا ينتظر أن يكون النمو مرتفعا بالقدر الذي يحدث انخفاضاً سريعاً في درجة تراخي الاقتصاد. وهكذا يرجح أن تتخفف توقعات التضخم الأقل من المتوقع، كما تزداد مخاطر التضخم دون المتوقع، أو حتى الانكماش، بسبب أسعار الفائدة القريبة من الصفر في الأصل، ولا يتبقى إلا خيارات محدودة لاستخدام السياسة النقدية في مواجهة هذه التطورات. وستكون النتيجة حدوث زيادات مبكرة في تكلفة الاقتراض وارتفاع أعباء الديون الحقيقية. أما الخطر الباقي فهو أن التضخم كلما استمر على ضعفه، زاد تعرض المنطقة لأضرار الانكماش المستحث بالديون إذا أصيب النشاط الاقتصادي بصدمات معاكسة.

مخاطر الأسواق الصاعدة: من المتوقع أن تؤدي زيادة تقييد الأوضاع المالية وما يترتب عليها من ارتفاع تكلفة رأس المال إلى تباطؤ النشاط أكثر من المتوقع في مجالي الاستثمار واستهلاك السلع المعمرة في الأسواق الصاعدة، ومن ثم الإلقاء بعبء

ثقل على كاهل النمو. ولا يزال القلق مستمرا من احتمال التحولات في وجهة التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة إلى الاقتصادات المتقدمة مع سعي المستثمرين العازفين عن المخاطر إلى الاستثمار في أصول الاقتصادات المتقدمة الأكثر جاذبية نسبيا. وهناك أيضا مخاطر تجدد نوبات النقلب في الأسواق مع التحول المتوقع لعودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى موقف أكثر حيادية. وفي أي من الحالتين، يرجح أن تؤدي النتيجة إلى حدوث اضطرابات مالية وتنفيذ تصحيحات صعبة في بعض الأسواق الصاعدة، مع مخاطر انتقال العدوى.

المخاطر الجغرافية-السياسية: أدت التطورات الأخيرة في أوكرانيا إلى زيادة المخاطر الجغرافية-السياسية. فقد يزداد انتقال التداعيات إلى النشاط خارج نطاق الشركاء التجاريين من بلدان الجوار إذا ما أسفرت زيادة الاضطرابات عن نوبة جديدة من العزوف عن المخاطر في الأسواق المالية العالمية، أو من حدوث اضطرابات في أنشطة التجارة والتمويل نتيجة تشديد العقوبات والعقوبات المضادة.

انعكاسات السياسات

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يؤكد التقرير ضرورة تجنب صناع السياسات الخروج المتسرع من مرحلة التيسير النقدي، نظرا لاستمرار عملية ضبط أوضاع المالية العامة، وفجوات الناتج التي لا تزال كبيرة، والتضخم بالغ الانخفاض. ففي منطقة اليورو، يوصى بزيادة التيسير النقدي، بما في ذلك من خلال التدابير غير التقليدية، بغية الحفاظ على استمرارية النشاط والمساعدة في تحقيق هدف استقرار الأسعار الذي وضعه البنك المركزي الأوروبي. وفي اليابان، يتعين على صناع السياسات تحقيق الهدف المتوخى في السهم "الثالث" من سياسات "أبينوميكس" - أي الإصلاحات الهيكلية لزيادة النمو الممكن.

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة سوف تختلف تدابير السياسة الملائمة. لكن السماح لأسعار الصرف بالتجاوب مع الأساسيات الاقتصادية المتغيرة وتيسير التصحيح اللازم سيكون في الغالب خطوة بالغة الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار. وهناك العديد من الاقتصادات بحاجة أيضا لتنفيذ جولة جديدة من الإصلاحات الهيكلية لزيادة النمو الممكن. وتتضمن هذه الإصلاحات الاستثمار في مشروعات البنية التحتية العامة، وإلغاء حواجز الدخول إلى أسواق المنتجات والخدمات، وفي حالة الصين، إعادة توازن النمو نحو الاستهلاك بدلا من الاستثمار.

أما الاقتصادات منخفضة الدخل فيتعين عليها تجنب مراكمة الديون الخارجية والعامة. وقد نجح كثير من هذه الاقتصادات في الحفاظ على قوة نموها، مما يرجع جزئيا إلى تحسن سياساتها الاقتصادية الكلية، وإن كانت بينتها الخارجية آخذة في التغير أيضا.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

لا يزال التعافي العالمي هشاً بالرغم من تحسن الآفاق المتوقعة.
(التغير %)

الفرق عن توقعات عدد يناير ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المنشور	توقعات		٢٠١٣		٢٠١٢	
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
	٠,١-	٠,١-	٣,٩	٣,٦	٣,٠	٣,٢
	٠,٠	٠,٠	٢,٣	٢,٢	١,٣	١,٤
	٠,٠	٠,٠	٣,٠	٢,٨	١,٩	٢,٨
	٠,١	٠,١	١,٥	١,٢	٠,٥-	٠,٧-
	٠,١	٠,٢	١,٦	١,٧	٠,٥	٠,٩
	٠,٠	٠,١	١,٥	١,٠	٠,٣	٠,٠
	٠,٠	٠,٠	١,١	٠,٦	١,٩-	٢,٤-
	٠,٢	٠,٣	١,٠	٠,٩	١,٢-	١,٦-
	٠,٠	٠,٣-	١,٠	١,٤	١,٥	١,٤
	٠,٣	٠,٤	٢,٥	٢,٩	١,٨	٠,٣
	٠,٠	٠,١	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٧
	٠,٠	٠,١	٣,٢	٣,٠	٢,٣	١,٩
	٠,١-	٠,٢-	٥,٣	٤,٩	٤,٧	٥,٠
	٠,١	٠,٣-	٣,١	٢,٣	٢,١	٣,٤
	٠,٢-	٠,٦-	٢,٣	١,٣	١,٣	٣,٤
	١,٤	١,٢	٥,٧	٥,٣	٣,٩	٣,٣
	٠,٠	٠,٠	٦,٨	٦,٧	٦,٥	٦,٧
	٠,٠	٠,٠	٧,٣	٧,٥	٧,٧	٧,٧
	٠,٠	٠,٠	٦,٤	٥,٤	٤,٤	٤,٧
	٠,٢-	٠,٢-	٥,٤	٤,٩	٥,٢	٦,٢
	٠,٢-	٠,٥-	٢,٩	٢,٤	٢,٨	١,٤
	٠,٣-	٠,٤-	٣,٠	٢,٥	٢,٧	٣,١
	٠,٢-	٠,٥-	٢,٧	١,٨	٢,٣	١,٠
	٠,٠	٠,٠	٣,٥	٣,٠	١,١	٣,٩
	٠,٤-	٠,١-	٤,٤	٣,٢	٢,٤	٤,٢
	٠,٣-	٠,٧-	٥,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٩
	٠,٦-	٠,٥-	٢,٧	٢,٣	١,٩	٢,٥
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٤ .						
^١ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم نمو الناتج على إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق.						
^٢ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.						

روابط ذات صلة:

[طالع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي](#)

[شاهد الفيديو مع السيد بلانشار](#)

[كلمة السيدة لاغارد](#)